



جامعة الملكة أروى
Q A U

دور الامم المتحدة ومجلس الأمن في إحلال الأمن والسلام في العالم

د/ عبدالسلام أنور خليل

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2015

دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إحلال الأمن والسلام في العالم

إعداد الدكتور/

عبد السلام أنور خليل

المقدمة

يتناول هذا البحث الدور الحقيقي الذي يجب أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة كهيئة دولية معنية بتحقيق الأمن والسلام في العالم وضرورة وضع منهج جديد من أجل إجراء المفاوضات حول توسيع عضوية مجلس الامن الدولي بحيث يصبح له دور أكثر فعالية وتأثير في سبيل إقرار السلام الدولي .

وقد برزت فكرة هذا المشروع الأممي الجديد عام 1993م عندما ظهرت المطالب بإجراء إصلاحات وتعديلات تفضي إلى توسيع المشاركة الحقيقية للأعضاء الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة والتي تمثل وتعبر عن رغبات شعوبها في صنع القرار الدولي السلمي لاسيما في ظل التحديات والتكتلات والانقسامات والصراعات والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يمر بها عالم اليوم لذا لا بد من اشراك أطراف ودول عديدة قادرة على إيجاد توازنات جديدة في سبيل مواجهة التحديات والمعوقات المختلفة وذلك للتخلص من مفهوم القطب الواحد وعلى عكس ما تشهده اروقة الأمم المتحدة وبالتحديد قاعة مجلس الأمن .

ضمن تلك الافكار المتباينة لأحداث تلك الإصلاحات في مضمون مبدأ الدولة دائمة العضوية. والتي تمتلك الحرية المطلقة في وضع القرار الدولي ومسار السياسات الدولية وامتلاكها حق النقض (VETO) الذي يعتبر أخطر وسيلة في تمرير أو تجميد القرارات الدولية وفي تعديل وضع الدول غير الدائمة العضوية . والتي تعقد على الانتخابات الدورية الصادرة حسب الإجراءات المتبعة لمجلس الأمن الدولي .

وكانت فكرة إصلاحات مجلس الأمن قد انبثقت منذ انتهاء الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات حيث بدأ الحديث عن أهمية دور إصلاح الأمم المتحدة وإعادة صياغة ميثاقها بما يسمح بزيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولزياده فعالية الأجهزة الإدارية لهذه المنظمة الدولية ومع تزايد المشكلات التي تعترض منظمة الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن والتحديات الكبيرة والمفصلية التي تعيق العديد من أعمالها الموكلة إليها في النظام الدولي على النحو المبين في الميثاق والتي لا تقتصر على تحقيق السلم والأمن الدوليين وإنما تمتد لتشمل التنسيق بين سياسات الدول وتحقيق التعاون المشترك في جميع المجالات وإزالة كل العقبات التي قد تعترض تلك الرغبة التعاونية غير أن هذه التحديات ليست جديدة وإنما هي قديمة قدم ولادة الأمم المتحدة ذاتها فقد نشأت منظمة الأمم

المتحدة في لحظة حرجة أملتها تحالفات غير طبيعية فرضتها نتائج الحرب العالمية الثانية وهذا ما يتعين على منظمة الأمم المتحدة التكيف مع نظام دولي ثنائي القطب صمد ما يقارب من أربعين عاماً قبل انهيار المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي .

ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن يختلف أداء المنظومة في كل مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي الجديد لا سيما مع الأوضاع الراهنة للنظام العالمي الجديد فقد أصبحت فكرة توسيع مجلس الأمن فكرة في غاية الصعوبة حيث تتمسك الدول الخمس الدائمة العضوية بحقها بعدم اشراك دول جديدة في العضوية الدائمة حتى لا تستفيد من صلاحيات مجلس الأمن لإعطائها حق المصادقة وتميرير قرارات تعتبرها المجموعة الدائمة العضوية غير ملائمة لأطروحاتها الدولية .

إن فكرة إصلاحات مجلس الامن يتم تناولها بشكل مفصل في هذه الدراسة وإبراز طبيعة التحديات الراهنة في هيكله النظام الدولي .

وطبيعة الإصلاحات المطلوبة لمواجهتها مع الأفكار والرؤي المطروحة من قبل الوحدات السياسية الدولية التي تسعى إلى توسيع دائرة القرار الدولي واشراك أكبر قدر من الدول للوصول لتلك القاعة المستديرة (مجلس الأمن) لتغيير الكثير من المفاهيم والسياسات الهادفة إلى تعزيز الأمن والسلام الدوليين .

أهمية البحث:-

بناءً على ما سبق تتضح أهمية البحث حول دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في أحلال الأمن والسلام في العالم خاصة بعد ما شهده العالم من تغيرات متسارعة في ظل تضارب المصالح لدى الوحدات الدولية والنزاعات والصراعات والثورات والحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كل تلك المسائل القت بظلالها على مسرح التفاعلات الدولية مما حتم على الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

لاسيما الدول الدائمة العضوية التركيز على ترسيخ الأمن والسلام في العالم وذلك لن يتم إلا من خلال اشراك أكبر قدر من الدول في صياغة القرار الدولي بعيداً عن التجاذبات بين أطراف دولية بعينها .

والهدف من هذا البحث ليشكل لبنة في مسار التوجه الجديد الذي تنشده معظم مجتمعات العالم وبشكل يرقى إلى طموحات وأمال الشعوب من أجل حياه كريمة .

كذلك يهدف هذا البحث إلى الإسهام في معالجة الخلل والقصور الذي يخيم على مجلس الأمن وبالتالي يؤثر سلباً على طبيعة القرارات وازدواجية المعايير في حالة

معالجة القضايا الدولية وعدم تفعيل القانون الدولي بالشكل الذي يحقق العدل لجميع الدول والمجتمعات .

إشكاليات البحث:-

لا بد من الإشارة إلى بعض العوامل وذلك قبل الحديث عن الاشكالية لعلها تبين لنا مسار البحث حول الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إحلال السلام في العالم .

- كثرة النزاعات والحروب في العالم .
 - دور المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة في التخفيف من حدة التوترات في العالم .
 - أهمية اشراك عدد ملائم من الدول في صناعة القرار في مجلس الأمن .
 - وبناءً على ما سبق يمكن إبراز الاشكالية على النحو التالي:-
- (1) هل يوجد هناك أي شكل من أشكال الانقسامات في أروقة الأمم المتحدة ؟
- (2) هل هناك خطوات عملية لدى المجتمع الدولي في سبيل استيعاب أطراف دولية جديدة إلى مجلس الأمن ؟

وللإجابة على هذه الاسئلة وغيرها قمنا بصياغة الفرضيات التالية:-

- نعم هناك انقسامات وتباين في أروقة الأمم المتحدة تتجلى من خلال التحالفات الدولية منذ عام 1993م حيث أن المفاوضات جارية حول توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي لإشراك دول العالم الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة في صناعة القرار وتحقيق رغبات وطموحات شعوبها أن تزايد التحديات التي تعصف وتواجه العالم من انقسامات وأزمات مالية وتكتلات دولية أدت إلى وجود توجهات المجتمع الدولي لإشراك أطراف جديدة في سبيل توحيد الرؤى فيما يتعلق بمصالح الشعوب في العالم دون هيمنة القطب الواحد أو عدد محدد من الدول على مجلس الأمن وذلك لخلق توازنات جديدة للمصالح المشتركة ولكن هذه التوجهات لم ترقى إلى حيز الجديدة والتنفيذ .

منهجية البحث:-

خلال هذا البحث سيتم اتباع المنهج الوصفي لدراسة حالة توسيع مجلس الأمن وتحليل الأحداث ومضمون الخطاب السياسي الدولي حول توسيع مجلس الأمن الدولي للوصول إلى مقاعد دائمة أو غير دائمة في مجلس الأمن:

إلى جانب استخدام المنهج التاريخي ، وذلك لاستحضار التجارب والمحطات التاريخية المتعلقة بذات الموضوع .

الإطار الزمني:-

سوف يتم تناول هذا البحث بالتفصيل منذ بداية وبروز فكرة مفاوضات توسيع مجلس الأمن مروراً بالمقومات الى تحول دون توسيع ذلك المجلس الدولي والذي تهيمن عليه الخمس الدول الدائمة العضوية .

مصادر البحث:-

هذا البحث هو عبارة عن محاولة فكرية وعلمية لمعرفة طبيعة القرارات والعمل في مجلس الأمن ولذلك سوف يتم الاعتماد على عدة مصادر ومن أهمها .
الكتب – الوثائق – الدوريات – مواقع الإنترنت .

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول:-

مدخل تاريخي حول منظمة الأمم المتحدة .

المبحث الأول:

نشأة منظمة الأمم المتحدة

المبحث الثاني:

أهداف ومقاصد منظمة الأمم المتحدة

الفصل الثاني مجلس الأمن وتأثيره على الساحة الدولية .

المبحث الأول: مهام وسلطات مجلس الأمن .

المبحث الثاني: دور دول العالم الثالث في توسيع نطاق مجلس الأمن .

الخاتمة

قائمة المراجع

الفصل الأول:

مدخل تاريخي حول منظمة الأمم المتحدة:-

المبحث الأول: نشأة منظمة الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة هي مؤسسة دولية تأسست فعلياً بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م حيث وقعت آنذاك (51) دولة على ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو التي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية حين عقد المؤتمر تحت اسم (مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي) وحضرة (260) مندوباً يمثلون (50) دولة .

ومن خلال ذلك المؤتمر نشبت خلافات عدة بين الدول بسبب هيمنة الدول الكبرى ومطالبة الدول الصغرى بالمساواة في السيادة بين الدول والتنظيم الدولي¹ .

لقد تم إقرار ميثاق الأمم المتحدة بالإجماع في (25) يوليو 1945م .

حيث نص الميثاق على (حفظ السلام والأمن الدوليين) ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول الأعضاء .

وكذلك تعزيز التقارب الاجتماعي ، وتحسين مستوى المعيشة والدفاع عن حقوق الإنسان .

ومن خلال صلاحيات الأمم المتحدة الممنوحة لها يمكن للمنظمة التعاطي مع قضايا عالمية شائكة بشكل مطلق وبالحرية الكاملة من خلال مشاركة جميع الدول الأعضاء في تداول صنع القرار الدولي .

وكذا التداول بالأداء من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي والمجلس الاقتصادي ، وكافة الأجهزة واللجان المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة التي تتوفر فيها الشروط الموضوعية التي يخولها لاتخاذ قرارات ملائمة لحل القضايا الدولية من خلال احترام كافة البنود والمبادئ والاستعداد لما يطلب منها وتحمل ما يفرض عليها من أعباء² .

تعتبر عصابة الأمم هي التجربة الأولى للتنظيم الدولي وقد برزت فكرة (نشأ هذه العصابة خلال الحرب العالمية الأولى) .

وقد تم تشكيل لجنة مكونة من تسعة عشر عضواً شاركوا في توقيع ميثاق العصابة حيث تم تبني مسودة مؤتمر فرساي التي قدمت لعصابة الأمم عام 1919م رغم

¹ محمد صالح المسفر ، منظمة الأمم المتحدة ، خلفية النشأة المبادئ ، جامعة قطر كلية الإدارة والاقتصاد ط (1) 1997م ص 55 .
² نفس المصدر السابق ص 56 .

الاختلافات حول فكرة نشؤ العصابة وانشاء منظمة الأمم المتحدة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية هذه الحرب التي احدثت تغييرات عميقة في ميزان القوى التي تحكم النظام الدولي حيث ترتب على ظهور التحالفات الدولية والمنتازعة نشؤ قوى جديدة على الساحة الدولية يمكن من إبراز قضاياها للمجتمع الدولي³ .

ولكن منظمة الأمم المتحدة ربما تكون انعكاس لرؤية مصالح التحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية مثلما عبرت عصابة الأمم عن رؤية ومصالح التحالف المنتصر في الحرب العالمية الأولى .

من هنا نشأت ثلاثة مشاريع وافكار لتشكيل التنظيم الدولي وهي كالتالي:-

المشروع الأول:

تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي ينص على تخويل عصابة الأمم المتحدة اختصاصات واسعة في مجال خفض التسليح ولأخذ بمبدأ التحكيم الإجباري في المنازعات الدولية .

المشروع الثاني:

تقدمت به الحكومة الفرنسية ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء منظمة ذات اختصاصات واسعة تجعل المجتمع الدولي أقرب ما يكون إلى شكل الدول الاتحادية .

المشروع الثالث:

تقدمت به مملكة بريطانيا العظمى ويقوم هذا المشروع على احترام سيادة الدول الأعضاء واحترام مبدأ السيادة ولأخذ بالرأي العام العالمي ، ويرفض ذلك المشروع فكرة العقاب أثناء عدم تنفيذ قرارات المنظمة⁴ .

وبالفعل دخلت ولادة فكرة منظمة الأمم المتحدة حيز التنفيذ مع إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق فرانكلين (روزفلت) تسمية لمنظمة الأمم المتحدة للمرة الأولى في (1) يناير (1942) خلال الحرب العالمية الثانية .

ومن بعد تلك الخطوة تم إلحاقها بوضع ميثاق الأمم المتحدة ، والذي شارك في تكوينه ممثلين ل (50) دولة آنذاك .

³ حسن نافع ، الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المنعثة للتنظيم الدولي ط 1 ، 2009م ص39 .
⁴ عبد الحكيم الوهاب السماوي Modern International Organization

وقد تباحث مفاوضون مقترحات تم أعدادها وبلورتها من قبل كل من ممثلو (الاتحاد السوفيتي الأسبق ، الصين ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية) .

وهذا تم خلال عام 1944م فمن هنا برز رسمياً كيان مؤسسة الأمم المتحدة بعد مصادقة الدول المنتسبة آنذاك ومن هنا برزت دول مجلس الأمن الخمس الدائمة العضوية⁵ .
المؤسسات الرئيسية للأمم المتحدة .

تشمل منظمة الأمم المتحدة عدة أجهزة مرتبطة بعضها البعض وذلك لتحقيق أهدافها والمساعدة في القيام بأعمالها المختلفة وصياغة سياساتها وخططها المتعلقة بحفظ أمن وسلام المجتمع الدولي حيث تتكون منظمة الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية وهي على النحو التالي⁶ .

- الجمعية العامة .
- مجلس الأمن .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- مجلس الوصاية .
- محكمة العدل الدولية .
- الأمانة العامة .

الجمعية العامة: تتكون من جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة فلكل دولة صوت واحد في الجمعية العامة ، حيث تبحث الجمعية العامة جميع المسائل التي تدخل في نطاق ميثاق الهيئة .

مجلس الأمن: يتكون من أحد عشر عضواً ، وقد خصصت منها خمسة مقاعد بصفة دائمة للدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – بريطانيا – روسيا – الصين) والستة الباقية تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة عامين.

محكمة العدل الدولية: مهمتها الفصل في المنازعات الدولية التي تنشأ بين الحكومات ذات السيادة .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي: وهو يعمل لتحقيق الرخاء والرفاهية العامة بين جميع الشعوب .

⁵ الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة WWW.vn.owg .

⁶ شوقي الجمل ، عبد الله إبراهيم ، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ، القاهرة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، 2004م ص 299 .

مجلس الوصاية: حل مكان لجنة الانتداب الدائمة القديمة التي كانت عصبية الأمم قد أقامتها عقب الحرب العالمية الأولى ، ومهمته الإشراف على شئون المستعمرات السابقة لدول المحور ⁷ .

المبحث الثاني أهداف ومقاصد منظمة الأمم المتحدة:-

كان من نتائج أخفاق عصبية الأمم في تحقيق الهدف الرئيس وهو كفالة استقلال الدول الصغيرة وصون السلام العالمي ومنع اشتباك دول العالم في حروب طاحنه إن صمم قادة دول الحلفاء على وضع نظام دولي جديد يكفل درء خطر حرب ثالثة على الجنس البشري ⁸ .

كما أنه لا جدال بأن لكل تنظيم أو منظمة عدداً من الأهداف للعمل على تحقيقها من خلال الخطط التي ترسم في إطار زمني مدروس ، أما بالنسبة للمقاعد لابد من وجود معايير تلتزم بها الدول الأعضاء ومراعاتها من أجل تحقيق الأهداف والغايات ، فمن هنا يمكن التعريف بالأهداف بأنها الغاية النهائية التي تسعى أي منظمة إلى تحقيقها ، وذلك على خلاف المقصد الذي يمثل تعليمات يجب احترامها لتوفير المناخ الملائم لتحقيق الأهداف وتعتبر منظمة الأمم المتحدة شأنها شأن أي منظمة دولية لها مجموعة من الأهداف والمقاصد صيغت بطابع له خصوصية يتسم بالعمومية والتوافقية ولانسجام بين كل اتجاهات الدول المشاركة في تلك المنظمة الدولية ⁹ .

وتتكون أهداف ومقاصد الأمم المتحدة على النحو التالي:

الأهداف:

- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .
- العمل على تنمية العلاقات الودية بين دول العالم .
- تحقيق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي .
- تنسيق أعمال الأمم المتحدة .

مقاصد الأمم المتحدة:

- اللجوء إلى حل المنازعات بالطرق السلمية .
- الترتيب لإجراء عملية المفاوضات .
- التحقيق بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

⁷شوقي الجمل ، تاريخ أوروبا ، مصدر سابق ، ص 300 .

⁸نفس المصدر ص 298 .

⁹سعود المولي ، منظمة الأمم المتحدة ، خلفيات المنشأ والمبادئ ، بيروت دار المنهل اللبناني ، ط 1 1999 م ص 93 .

- الدخول في الحل بشكل الوسيط .
- التحكيم¹⁰ .

ميثاق الأمم المتحدة:

أُتِمَّع في سان فرانسيسكو ممثلو (51) من الفترة من أواخر أبريل 1945 حتى يونيو من نفس العام وأسفرت اجتماعاتهم في النهائية عن إعلان ميثاق الأمم المتحدة عندما تم التوقيع عليه من قبل الدول الأعضاء للمنظمة آنذاك ، حيث يتضمن نص الميثاق على تحديد المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة من حيث التأكيد على حقوق الإنسان .

الأساسية وكرامة الفرد والمساواة في الحقوق بين الجميع واحترام المعاهدات الدولية والسعي إلى زيادة التقدم الاجتماعي وضمان عدم استخدام القوات المسلحة غلا في الصالح العام ، واستخدام المنظمة في تحديد المبادئ التي تقوم عليها من حيث توثيق التعاون الأممي فيما يتعلق بالسلم والأمن الدولي¹¹ .

كما يتضمن ميثاق الأمم المتحدة على (26) ماده موزعة في (19) فصلاً كما يلي:-

الفصل الأول: مقاصد الهيئة مبادئها .

الفصل الثاني: العضوية .

الفصل الثالث: فروع الهيئة .

الفصل الرابع: الجمعية العامة .

الفصل الخامس: مجلس الأمن .

الفصل السادس: حل المنازعات بالطرق السلمية .

الفصل السابع: الإجراءات في حالات تهديد السلم ووقوع العدوان .

الفصل الثامن: التنظيمات الإقليمية .

الفصل التاسع: التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

الفصل العاشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

¹⁰ نفس المصدر سابق ص 97 .

¹¹ الدبلوماسية خلال عشر سنوات من عام 1990م – 2000م ، صنعاء دائرة التخطيط بوزارة الخارجية ص 43- 44 .

الفصل الحادي عشر: الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

الفصل الثاني عشر: نظام الوصاية لدولية .

الفصل الثالث عشر: في مجلس الوصاية .

الفصل الرابع عشر: محكمة العدل الدولية .

الفصل الخامس عشر: الأمانة .

الفصل السادس عشر: أحكام متنوعة .

الفصل السابع عشر: تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال .

الفصل الثامن عشر: التصديق والتوقيع¹² .

¹²الدبلوماسية خلال عشر سنوات ، مصدر سابق .

انضمام اليمن إلى منظمة الأمم المتحدة:-

انضمت المملكة المتوكلية اليمنية إلى منظمة الأمم المتحدة في (30) سبتمبر 1949م ثم ورثتها الجمهورية العربية اليمنية وانضمت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في (14) ديسمبر 1967م .

في عام 1990م تم إيداع وثائق قيام الجمهورية اليمنية لدى منظمة الأمم المتحدة حيث تم إبلاغ الأمين العام آنذاك السيد (خافير بيريز دي كويلار) بأن الدولة الجديدة أي (الجمهورية اليمنية) قد ورثت جميع التعاقدات والالتزامات التابعة لشطري اليمن الشمالي والجنوبي آنذاك مع جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بميثاق الأمم المتحدة¹³ .

لقد كانت الدورة المفصلية للجمهورية اليمنية هي الـ (45) حيث صدر قرار ترحيب منظمة الأمم المتحدة بتوحيد شطري اليمن عام 1990م ومن ذلك العام حتى الوقت الراهن شاركت الجمهورية اليمنية من جميع الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وفي جميع الاجتماعات التنسيقية لوزراء خارجية الدول العربية والإسلامية التي عقدت على هامش اجتماعات الجمعية¹⁴ .

وقد ترأست وأشرفت اليمن على العديد من المنظمات المتخصصة:-

- ثم انتخاب اليمن لعضوية المجلس الحاكم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) خلال الفترة من 1990-1992 .
- تولت الجمهورية اليمنية منصب نائباً لرئيس المؤتمر العالمي الثاني للمستوطنات البشرية – اسطنبول 1996م .
- تولت الجمهورية اليمنية عضو المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأمم المتحدة والطفولة (UNSAF) خلال الفترة من 1998م – 2000م¹⁵ .
- وفي عام 1997م وقعت الجمهورية اليمنية في نيويورك اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية .
- في عام 1990م – 1991م تم انتخاب الجمهورية اليمنية كعضو غير دائم في مجلس الأمن لمدة عامين .

¹³مجلة أبحاث سياسية ، صنعاء ، العدد (2) وزارة الخارجية السنة 1 1998م ص 52 .

¹⁴مجلة أبحاث سياسة ، مصدر سابق ص 53 .

¹⁵علي العقاري (ثوابت السياسة الخارجية اليمنية منجزاتها) مجلسةاليماث سياسة ، صنعاء: وزارة الخارجية ، العدد (2) 2001م ص 21 .

الفصل الثاني مجلس الأمن وتأثيره على الساحة الدولية:-

المبحث الأول: مهام وسلطات مجلس الأمن .

يعتبر مجلس الأمن أحد الهيئات التنفيذية الهامة التي تشكل منها منظمة الأمم المتحدة وهو الجهاز الوحيد الذي له سلطة اتخاذ القرارات التي تلتزم بها كافة الأعضاء كما يطلق عليها البعض (الحكومة العالمية) وقد انشئ مجلس الأمن وفقاً للمادة (23) من ميثاق الأمم المتحدة .

حيث تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام والقبول بكافة قراراته وتنفيذها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

ويعمل مجلس الأمن على المحافظة على السلم والأمن الدوليين كما يعمل مجلس الأمن دون انقطاع بتمثيل مندوب واحد من كل دولة في الدول الخمس الدائمة العضوية المتواجدة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة طوال الوقت ، ومن مهام مجلس الأمن رفع التقارير السنوية والطارئة إلى الجمعية العامة أولاً بأول¹⁶ .

وفي يناير عام 1946م عقدت أول جلسة لأعضاء مجلس الأمن في لندن ، ويعقد المجلس اجتماعاته .

بشكل طبيعي في مقره الرئيسي بنيويورك كما يجوز للمجلس عقد جلسات خارج مقره الرئيسي كما حدث في (أدي أبابا في اثيوبيا) عام 1972م وفي عام 1973م في بنما ، لذا فتشكيل مجلس الأمن بالطريقة المشار إليها يحبذ الأخذ بمبدأ التمثيل المحدود في المنظمات الدولية حيث يكفل لها سرعة الغالية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المهام المناط إليها بتحقيقها¹⁷ .

كما يلعب مجلس الأمن دوراً بارزاً في فض النزاعات بين الدول التي يشتعل بها فتيل الحرب حيث يقوم مجلس الأمن بإرسال قوات لحفظ السلام والأمن في العالم ليكون دورة المحافظة على الاستقرار ومنع التوتر في مناطق النزاع ولاضطرابا ، والبحث عن طريق سلمية لحل الخلافات التي يمكن من خلالها الوصول إلى نتيجة سلمية حيث يمكن للمجلس اتخاذ تدابير أو جزاءات اقتصادية مثل الخطر التجاري واتخاذ إجراءات عسكرية جماعية .

¹⁶مصطفى سلامة حسين ، والمنظمات الدولية بيروت الدار الجامعية 1988م ص 98 .

¹⁷محمد سعيد الدقاق ، مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية المعاصرة ، بيروت الدار الجامعية ، 1990 ص 91 .

كما يجوز للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة المشاركة في النقاشات التي تدور في مجلس الأمن دون التصويت عليها كما يتناوب أعضاء مجلس الأمن على الرئاسة بشكل دوري (كل شهر) حسب الحروف الأبجدية في اللغة الإنجليزية¹⁸.

أعضاء مجلس الأمن وطريقة انتخابهم:

يتكون أعضاء مجلس الأمن من (15) عضو منهم خمسة دول دائمة العضوية وعشر دول غير دائمة العضوية يتم انتخابهم من قبل مجلس الجمعية العامة لفترة عامين حيث تقوم المجموعات الإقليمية المرشحة سواء كانت الآسيوية ، الأفريقية ، اللاتينية بتقديم الترشيحات من دول أعضاء المجموعة الواحدة ويتم الاختيار داخل إطار المجموعة¹⁹.

وتعطي الأولوية لتلك الدول التي لم يسبق لها المشاركة في عضوية مجلس الأمن كما يمكن أن تنفق دول المجموعة الواحدة لأغراض سياسية بدخول عضواً بدلاً من آخر كما حدث في دخول الأردن بدلاً من سلطنة عمان في الدورة الـ (36) وذلك لخلاف نشب بين اليمن الديمقراطية (سابقاً) وسلطنة عمان حول عضوية مجلس الأمن²⁰، ومن الممكن أن تتقاسم دولتان من نفس المجموعة المقعد حيث تشغل كل منهما المقعد لسنة واحدة كما حدث في عام 1955م التقاسم بين الفلبين وجمهورية يوغسلافيا ويتمتع أعضاء مجلس الأمن بصوت واحد فقط وتتخذ القرارات بشأن المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أصل خمسة عشر من بينهم كافة الأعضاء والخمسة عشر الدائمين المتمتعين بحق (الفيتو) (حق الاعتراض) (حق الرفض)²¹.

كما يتم توزيع مقاعد الدول غير الدائمة العضوية على النحو التالي:-

- خمسة مقاعد للدول الأفريقية والآسيوية .
- مقعدان لدول أمريكا اللاتينية .
- مقعدان لدول غرب أوروبا والدول الأخرى .
- مقعد لدول أوروبا الشرقية .

¹⁸ محمد سعيد الدقاق ، المنظمات الدولية المعاصرة مصدر سابق ص 92 .

¹⁹ نفس المصدر ص 93 .

²⁰ ناصر علي اليسارة ، حق الاعتراض الفيتو في مجلس الأمن الدولي في ظل النظام العالمي الجديد ، صنعاء: دار الكتب ، ط 1 ،

2011م ص 116 .

²¹ نفس المصدر ص 117

هيكلية مجلس الأمن:-

يوجد لمجلس الأمن ثلاث لجان دائمة وثلاث لجان متخصصة لإدارة أعماله ووظائفه بشكل منظم وسهل حيث يجب أن تظم هذه اللجان ممثلين عن الدول الأعضاء في مجلس الأمن وتنقسم إلى ما يلي:-

- لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن .
- اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد .
- لجنة مجلس الأمن المعنية بجلسات خارج المقر²² .

اللجان المتخصصة:-

هذه اللجان يتم انشاءها حسب الحاجة كالتالي:

- مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة لتعويضات المنشآت بموجب قرار مجلس الأمن (692) لعام 1991م .
- لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب المنشأة بقرار (1373) لعام 2001م .
- لجنة مجلس الأمن المنشأة بقرار (1540) لعام 2004م²³ .

²² موقع الأمم المتحدة www.un.org/secure Council مجلس الأمن .

²³ حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي مصدر سابق ص 120 .

الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن:- حيث يستعين مجلس الأمن باللجان الفرعية للبحث في القضايا بشكل مفصل وهي كالتالي:-

- لجنة بناء السلام .
- لجنة الإجراءات .
- لجنة مكافحة الإرهاب .
- لجنة الأمم المتحدة للتعويضات .
- المحكمة الجنائية الدولية يوغسلافيا سابقاً .
- المحكمة الجنائية الدولية رواندا .
- فريق مجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات .
- الفريق العامل والمعني بالوثائق²⁴ .

المبحث الثاني:

دور دول العالم الثالث في توسيع نطاق مجلس الأمن .

سوف نعرف بأن اندلاع الحرب الباردة بين القطبين المتنازعين دولياً قد هيئ مناخاً لظهور دول مستقلة أصبحت تطالب بعضويتها إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن حيث ركزت دول العالم الثالث على طرح قضاياها ومشاكلها لكي يتم الانتباه لها والتوصل لحل ودفعها إلى صدارة جدول أعمالها الدوري في كافة نقاشات الدول الكبرى . وكانت أبرز القضايا المصيرية لتلك الدول التي تطرح على كافة طاولات الاجتماعات هما موضوعين رئيسيين هامين :

- 1- المواقف من القضية الاستعمارية .
- 2- المواقف من القضايا التنموية واستجابة الأمم المتحدة لتلك المطالب .

وفي ذات السياق دعوات إعادة النظر في تشكيل مجلس الامن تجددت الطروحات بشأن المعايير التي يجب اتباعها في عملية اختيار الدول لشغل مقاعد مجلس الأمن سواء في العضوية الدائمة أو العضوية غير الدائمة²⁵ ومن جانب آخر ورغم كل التحديات الراهنة التي كانت ومازالت تعترض قدرة العالم الثالث من حيث توسيع دورها في الوسط الدولي ليتم سماع صوتها وتلبية مطالبها رأت الدول الصغرى استخدام نقطة اغليبيتها العددية في الجمعية العامة لأحداث تغييرات هيكلية للنظام الأممي داخل المنظمة .

²⁴ نفس المصدر ص 121 .

²⁵ د. ناصر مسعد علي اليساره ، حق الاعتراض الفيتو في مجلس الأمن الدولي في ظل النظام العالمي الجديد مصدر سابق ص 139

وقد كانت تشير دائماً لدول العالم الثالث فمن هذا المنطلق ظهرت (نظرية الاعتماد والشراسة المتبادلة) التي اعطت دول العالم الثالث مصدر الظهور والقوة الذي ترافق مع ظهور النفط والغاز في الشرق الأوسط وأفريقيا فمن هنا تم الاستماع لمطالب دول كانت في بداية الأمر على هامش الدول الكبرى ، ومع تزايد تماسك الدول الهامشية (الصغرى) ظهر للمجتمع الدولي حوارات كانت لأول مرة تبرز للعلن أمثال الحوار (العربي - الأوروبي) والحوار (العربي - الأفريقي - الأوروبي) وقد سبقه حوار (عربي - أفريقي - وحوار الدول المصدرة للنفط) .

هذا ما أعطى رسائل واضحة للأسرة الدولية بأن دول العالم الثالث تتطلع لأن يكون لها دور في المؤسسات الدولية ولدعوة لنظام دولي اقتصادي جديد بدل النظام الاقتصادي المهيمن عبر مختلف المؤتمرات²⁶ .

حق النقض الـ (VETO) .

تعتبر مسألة التصويت في مجلس الأمن من أصعب المسائل التي واجهتها منظمة الأمم المتحدة عندما بدأ صياغة الميثاق وكاد حق النقض أو عدم إقراره أن يؤدي إلى الفشل التام لقيام الأمم المتحدة إذا لم يتم حل ذلك الموضوع بالشكل المناسب كما يمكن القول أن جوهر الخلاف بشأن حق الاعتراض لا يعود إلى الحق نفسه ولكن المشكلة حول الضوابط التي تحد من إساءة استعماله ، ومن جانب آخر يعتبر حق النقض (VETO) من أكبر العقبات التي تواجهها ليس فقط مجلس الأمن بل المنظمة بشكل عام حيث يربط حق النقض (VETO) مصير كافة الأجهزة الأخرى بمجلس الأمن وعلى وجه الخصوص علاقة الجمعية ومحكمة العدل الدولية²⁷ .

ومع إقرار حق النقض حاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة حث الدول دائمة العضوية على ألا يستخدم حق النقض (VETO) وبالفعل تم اصدار قرار دولي في عام 1949م يدعو كافة أعضاء مجلس الأمن الدائمين إلى عدم استخدام حق النقض²⁸ .

ويفهم غياب أو امتناع العضو الدائم عن التصويت أو حضور الاجتماع على أنه اتفاق كما هو واضح في المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة التابعة للفصل الخامس لمجلس الأمن والتي تنص على التالي .

- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد .
- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه .

²⁶د. محمود خالف عالم العلاقات الدولية ط1 ، المركز الثقافي العربي .

²⁷صحيفة DW - WORLD العربية .

²⁸نفس المصدر السابق .

- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى بموافقة اصوات تسعه من الأعضاء يكون بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة .

كما تحمل المادة (27) في طياتها أن من حق العضو الدائم ان يباشر حقه في استخدام حق النقض (VETO) بغياية أو امتناعه عن التصويت ويعتبر في هذه الحالة (VETO) ومع تأثيرات الدول الخمس دائمة العضوية المملكة حق النقض (VETO) تترتب اعتبارات من أهمها أن مجلس الأمن يعتبر طرفاً هاماً ومشاركاً في صنع القرارات الخاصة بقبول الأعضاء الجدد واشتراط أجماع الدول الدائمة العضوية في صحة صدور توصيات المجلس ، ومن جانب آخر يستدعي الجميع الوقوف عنده فقد أصبح بإمكان أي دولة دائمة العضوية إغلاق باب العضوية في وجه أي دولة دائمة لا ترغب في انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة كما حدث أنداك مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً عندما حاول كل من القطبين اضعاف نفوذ الآخر داخل المنظمة فأصر كل من الجانبين على عدم الموافقة بقبول أي دولة .

كان يعتبرها حليفة أو موالية للطرف الآخر فقد ساوم كل من الطرفين على دخول دول جديدة متحالفة مع أحد الطرفين أمثال الدول الحليفة مع الولايات المتحدة الأمريكية فعندما تقدمت كلاً من (اسبانيا - النمسا - البرتغال) لقبول عضويتها اشترط الاتحاد السوفيتي على الغرب قبول ثلاث دول أوروبية شرقية في المقابل هي (بلغاريا - رومانيا - المجر)²⁹ .

حق النقض (VETO) وأنواعه:-

1- الفيتو الافتتاحي أو الحقيقي OPEN VETO OR REAL VETO .

يعني بهذا التصويت السلبي من قبل عضو من الأعضاء الدائمين على مسألة جوهرية .

2- الفيتو المزدوج DOUBLE VETO .

يعني بهذا المصطلح دفع أحد الأعضاء الدائمين بمسألة موضوعية فإذا قوبلت بالاعتراض من قبل لدى الدول دائمة العضوية جاز للعضو الدائم استخدام الـ (VETO) ليحول تلك المسألة (مسألة إجرائية) فإذا تم ذلك يجوز استخدام حق النقض (VETO) مرة ثانية عند طرح الموضوع نفسه التصويت فمن هنا يعرف هذا للتصويت بمصطلح الفيتو المزدوج .

²⁹حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي ، مصدر سابق ص 122 .

3- الفيتو المختفي أو غير المباشر Hidden Veto Or Indirect Veto .

يعني بهذا المصطلح دفع ثلث أعضاء مجلس الأمن للامتناع عن التصويت ضد المشروع المقترح لإعاقه المجلس من إصدار قرار في شأن البنود المطروحة على جدول الأعمال لمعالجته دون أن يستخدم أحد من الأعضاء الدائمين حق النقض (VETO) ومن أكثر من مارس هذا النوع من حق النقض (VETO) هي الولايات المتحدة الأمريكية .

4- الفيتو المصطنع أو الفيتو المفروض Artificial and Imposed Veto .

ويعني هذا المصطلح بأن عدد من الدول تنظر في مسألة ما على أن تحل عن طريق قاعدة الإجماع فيطلق على هذا النوع الفيتو المصطنع أو المفروض .

5- الفيتو بالوكالة Veto by Proxy .

ويعني هذا المصطلح هو إقدام إحدى الدول دائمة العضوية على استخدام حق النقض لصالح دولة غير دائمة العضوية ، وهذا عندما ينظر المجلس في شأن مسألة نزاع أو موقف معروض على مجلس الأمن ، وأكثر الدول ممارسة لهذا النوع من الفيتو هي الولايات المتحدة الأمريكية .

عدد القرارات التي تم التصويت عليها من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن خلال الفترة (1946م – 2007م) (61 عاماً) .

المواقف الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن:

رؤية المنظمة في إصلاح مجلس الأمن .

مع انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء من مرحلة الحرب الباردة بدأت تتعالى الأصوات المنادية بإصلاح منظمة الأمم المتحدة وبالاهتمام بتوسيع مجلس الأمن حيث أتت فكرة إصلاح مجلس الأمن من قبل كافة المجتمع الدولي عندما تزايدت التحديات والأزمات التي تواجه عالمنا اليوم في مقدمتها القضاء على الإرهاب وتعديل ميزان القوة لصالح كافة المجتمعات وسيطرة القطب الواحد على المفاهيم الدولية ، وكانت بداية إصلاح مجلس الأمم مع فكرة تبناها الأمين السابق للأمم المتحدة (كوفي أنان) عندما طلب بتشكيل لجنة مؤلفة من (16) شخصاً توضع الخطوط العريضة ومقترحات الإصلاح وبالفعل خرجت اللجنة بتقرير بعنوان (عالمنا أكثر أمناً مسئوليتنا المشتركة) فمن 101 مقترح كان لتوسيع مجلس الأمن النصيب الأكبر بالإضافة إلى تقليص معدلات الفقر

والأمراض المعدية وتشجيع دور الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتحجيم السلاح النووي ووضع قوانين واضحة لاستخدام القوة العسكرية ووضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب علماً بأن هذه النقاط الواضحة أتت في التقرير على أساس عدم قدرة منظمة الأمم المتحدة بالتحديد مجلس الأمن على تلبية الطموحات المرجوة من خلال خريطة عادلة ترسم قواعد ومفاهيم يتم السير عليها في الساحة الدولية .

مقترحات المجموعات الدولية بشأن توسيع المجلس³⁰ .

كما سبق عرضة انقسمت الأسرة الدولية داخل منظمة الأمم المتحدة إلى عدة تحالفات تنادي وترفع شعار موحد منذ 1993م وهو المطالبة بتوسيع الهيئة الأهم والأكثر نفوذاً في تلك المنظومة العالمية (مجلس الأمن) يروا بأن وجوب الإصلاحات كمطلب مهم لمواجهة التحديات والمعايير المزدوجة غياب التمثيل الحقيقي في مقاعد المجلس واختيار أعضائه والنظر في سلطة أصحاب حق الفيتو طالبوا بالتوزيع العادل للخريطة الجغرافية داخل الخارطة السياسية لمجلس الأمن أيضاً طالبوا بعدم احتكار حق النقض الـ (VETO) للدول الكبرى دائمة العضوية التمثيل الإقليمي ، والعلاقات بين المجلس والجمعية العامة مع العلم بأن مجلس الأمن توسع مره واحدة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية وكان ذلك في عام 1965م حيث شمل هذا التوسع رفع سقف الأعضاء غير الدائمين من ستة إلى عشرة ، بينما لم يطرأ على الدول الدائمة العضوية الخمس أي تغيير يذكر ، ومع ذلك فإن إشكالية توسيع المجلس تكمن في تشابك المصالح الدولية من جهة واختلاف وجهات النظر بين هذه الدول داخل المجلس من جهة أخرى ، وقد ذكرت الدول النامية بأن عملية إصلاح المجلس هو السبيل الوحيد لجعل قراراته يتمتع بالاحترام الأكبر خصوصاً من قبل الدول النامية بتوسيع مجلس الأمن ليكون لها نصيب في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات بشكل عادل وبالشفاافية المطلقة والمساواة وقد تمسك كل منهما بحق النقض الـ (VETO) .

مجموعة الـ G4³¹ (المانيا ، اليابان ، الهند ، البرازيل) حيث تسعى تلك المجموعة إلى توسيع مجلس الأمن من (15) دولة إلى (25) دولة وحسب ذلك المقترح بأن يكون على النحو التالي يتم ضم ستة دول إلى مجلس الأمن كأعضاء دائمين العضوية واربعة دول كأعضاء غير دائمين ليصبح المعدل (25) دولة ومع هذا قوبل هذا المقترح بالكثير من المعارضات الدولية .

³⁰سعد سلوم برلمان الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، متطلبات التوازن والإصلاح ، الحوار الممتد ، العدد 1342 يونيو 2005م
³¹وثائق رسمية لوزارة الخارجية اليمنية قدمت من وزارة الدول الأعضاء الشقيقة والصديقة لدعم مشاريعهم .

فعلى سبيل المثال عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع وقبلت بانضمام دولتين فقط اليابان واحدة منها ومن جانب آخر عارضت كل من (الصين وباكستان والأرجنتين وكولومبيا وسان مارينو) المقتر الرباعي كما عارضت الأرجنتين وكولومبيا طلب البرازيل على حصولها على مقعد دائم العضوية وعارضت باكستان وبقوة ترشيح الهند انضمامها إلى مجلس الأمن كما عارضت إيطاليا دخول ألمانيا وهذا ما جعل المشروع في حالة من السير بشكل متعثر بسبب الانقسامات وغياب الدعم الدولي .

المشروع الثاني والمسمى بمجموعة الاتحاد من أجل التوافق الخاص بإصلاح مجلس الأمن الدولي المتمثل بـ (اسبانيا وإيطاليا وباكستان) جملة من القضايا التي تبحثها من أجل وضع قواعد جديدة لذلك التوسيع من أهل تلك المفاهيم التي تعمل عليه هذه المجموعة هي المطالبة بالمزيد من الديمقراطية والشفافية للرغبة الجماعية الدولية حيث تختلف استراتيجية وتركيز المجموعة من حيث توسيع مجلس الأمن حيث تطالب المجموعة توسيع الدول غير الدائمة ، بحيث تصبح مجموعة الأعضاء (25) منهم (20) غير دائمين يوزعون على مختلف القارات والمجموعات الإقليمية وقد طرحت المجموعة في كافة اجتماعاتها الموسعة والضيقة مع المجموعات الدولية بأن هذا المشروع يتسم بالواقعية والمرونة بالنسبة للاستجابة والموافقة عليه لنظريتها مجموعة الـ G4 حيث تنوي مجموعة الاتحاد من أجل التوافق إعطاء فرص للدول المتوسطة والصغيرة من دخول عالم الكبار أي عالم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، كما وضعت المجموعة التوافقية من ضمن إطار المشروع مقترحات عدة للإصلاح ومن أهمها هو تخصيص مقعدين للدول العربية وان يكون أحدهما من شمال أفريقيا والآخر من قارة آسيا أما من وجهة نظر جمهورية ألمانيا الاتحادية من دخولها وإشراكها في مقعد دائم العضوية لدى مجلس الأمن أرجعت هذا لعدة نقاط كان من أبرزها:

- 1- جمهورية ألمانيا الاتحادية تتحمل مع اليابان 28% من ميزانية الأمم المتحدة .
- 2- المساهمة التي تقوم بها جمهورية ألمانيا الاتحادية ضمن قوات حفظ السلام في مختلف بؤر التوتر في العالم التي تعتبر واحدة من أكبر المساهمات الدولية للقبعات الزرق .
- 3- الوساطة الدبلوماسية التي لعبتها ومازالت تلعبها جمهورية ألمانيا الاتحادية في المفاوضات لإنجاح قضايا عالقة ومن أبرزها (قضية تبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل) .
- 4- الجهود الحثيثة التي تلعبها ضد الحرب على الإرهاب .
- 5- من جانب آخر تستند اليابان في حصولها على مقعد دائم العضوية متذرة بأنها تمتلك ثاني أكبر اقتصاد عالمياً وتعد مساهماتها المالية في ميزانية منظمة الأمم المتحدة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

الخاتمة:

الإستنتاجات المستخلصة والتوصيات:

الاستنتاجات:

من خلال هذه الدراسة نستنبط بأنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بعد الحرب الباردة عام 1991م وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد على العالم ظهرت اصوات تنادي بأهمية إصلاح وتوسيع وهيكلية دائرة مجلس الامن في عام 1993م وإعادة صياغة الميثاق بما يسمح بزيادة عدد الاعضاء الدائمين وغير الدائمين وزيادة فعالية الاجهزة الإدارية لهذه الدائرة المغلقة ومع معرفة الجميع بمدى تسلط وهيمنة الدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، روسيا ، بريطانيا ، الصين) بمجريات القرارات الدولية والتحكم في مساراتها تحت ستار الشرعية الدولية حيث نلاحظ بأن مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة وقعت تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية التي هيمنت بقوتها على كافة القرارات الدولية وتدخلاتها الدائمة وصارت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الاساسية التي تقف عائقاً أمام توسيع المجلس من حيث المقترحات التي قدمت للدول الخمس الدائمة العضوية لأسباب ومصالح قد يفقدها بعض من الهيمنة على مجلس الامن لأنه إذا ما توسع المجلس ينبغي عليه ايضاً تعديل ميثاق المنظمة الدولية هذا سوف يكون أمر صعب ومن السيناريوهات التي تطرح نفسها في هذه القضية الشائكة ألا وهي زيادة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن من غير منحهم حق النقض (Veto) كما أن بعض من الآراء يستندون في منح العضوية الدائمة لأعضاء جدد إلى نقطتين رئيسيتين هما:-

- 1- المساهمة في جهود منظمة الأمم المتحدة سواء على صعيد عمليات حفظ السلام أو المساعدات الاقتصادية .
- 2- المساهمة في نسبة ميزانية منظمة الأمم المتحدة .

ونستنتج في ختام هذا الاستعراض المتواضع بأن منظمة الأمم المتحدة هذا الصرح الذي بني على أساس الشفافية والمصداقية والديمقراطية وتحقيق رغبات كافة الدول المنتسبة إليها ما هي إلا منظمة تابعة تقاد من قبل بعض الدول العظمى التي تقوم بفرض إملاءاتها عليها وترسم لها خريطة واستراتيجية لكي تسير عليها كافة المتغيرات الدولية التي نعيشها ولهذا فإن إصلاح المنظمة أمر ضروري ومهم للغاية

التوصيات:

- لا بد أن تولي الدول الدائمة العضوية الاهتمام بكافة المقترحات التي قدمت لتوسيع عضوية مجلس الأمن .
- على كافة المجموعات الإقليمية المتقدمة بمقترحاتها التمسك بحقها للمشاركة في صنع القرارات الدولية ووضع نفسها داخل دائرة الضوء .
- وجوب اعطاء كافة الاعضاء الجدد في مجلس الامن كافة الحقوق التي تتمتع بها الدول الخمس الدائمة العضوية عند انتخابهم وبالأخص حق النقض الـ (Veto) .
- العمل على مشروع موحد ذات بعد وأهداف واستراتيجيات واضحة .
- زيادة الاهتمام بمقترحات الكتل الإقليمية الجديدة التي تتبنى مقترحات إيجابية لإصلاح مجلس الامن .
- الاهتمام بالمقترح الذي يدعو إلى اشراك المنظمات الدولية واندماجهم داخل مجلس الأمن أمثال جامعة الدول العربية الاتحاد الأفريقي منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي .
- النظر في تبين فكرة أن مجلس الامن تابعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الجهة التنفيذية والعمل تحت إشرافها وتكون مسئولاً عن جميع تصرفاته وقراراته .
- تجنب كافة الانقسامات بين كافة المجموعات الدولية لوصولها إلى مبتغاها .
- انظر بجدية إلى المقترحات التي قدمتها كل من المانيا واليابان لاندماجها في مجلس الامن لما تمثله من قوى سياسية واقتصادية وللإسهامات التي يقدمونها للمنظمة على حد سواء والعمل على اسلوب ممارسة الضغط على الاسرة الدولية وبالأخص الدول الـ 5 الدائمة العضوية بقبولهم ضمن دائرة مجلس الأمن .

قائمة المراجع

الكتب:-

1. د. محمد صالح المضر ، منظمة الأمم المتحدة ، خلفية المنشأة والمبادئ ، جامعة قطر ، كلية الإدارة والاقتصاد .
2. د. حسن نافعة ، الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي ، ط1 ، 2009م .
3. عبد الحكيم عبد الوهاب السماوي Modern International Organization .
4. شوقي الجمل ، عبد الله إبراهيم ، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ، القاهرة ، المكتب المصري 2004م .
5. سعود المولى ، منظمة الأمم المتحدة ، خلفيات النشأة والمبادئ ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 1999م .
6. د. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ، بيروت ، الدار الجامعية 1988م .
7. محمد سعيد الدقاق ، مصطفى سلامة ، المنظمات الدولية المعاصرة ، بيروت ، الدار الجامعية 1990 .
8. ناصر علي اليساره ، حق الاعتراض الفيتو في مجلس الامن في ظل النظام العالمي الجديد ، صنعاء ، دار الكتب ، ط1 .
9. محمود خلف ، عالم العلاقات الدولية ، ط1 ، المركز الثقافي العربي .
10. سعد سلون ، برلمان الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، متطلبات التوازن والإصلاح ، الحوار الممتد ، العدد (1348) ، 2005م .

الدوريات:-

- الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة WWW.vn.owg .
- الدبلوماسية خلال عشر سنوات من عام 1990م – 2000م ، صنعاء دائرة التخطيط بوزارة الخارجية ص 43-44 .
- مجلة أبحاث سياسية ، صنعاء ، العدد (2) وزارة الخارجية السنة 1 1998م ص 52 .
- علي العقاري (ثوابت السياسة الخارجية اليمنية منجزاتها) مجلسة اليماث سياسة ، صنعاء: وزارة الخارجية ، العدد (2) 2001م ص 21 .

موقع الأمم المتحدة WWW.un.org|securit مجلس الأمن

صحيفة DW – WORLD العربية .

مواقع الأنترنت:

- موقع الأمم المتحدة الرسمي WWW.UN.ORG
- موقع الأمم المتحدة الرسمي / مجلس الأمن WWW.UN.ORG/SecuritCouncil
- موقع العربي الألماني .
- موقع المركز الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة – صنعاء .
- موقع الأخبار AL-AKHBAR.COM